الصين وافريقيا...عهد جديد أم استعمار حديث؟

China and Africa...a new era or modern colonialism?

عائشة قادة بن عبد الله*

كلية الدفاع الوطني – الإمارات العربية المتحدة

aicha.benabdallah@ndc.ac.ae

تاريخ الارسال:2024/01/31 تاريخ القبول:2024/06/13 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

لطالما كانت القوة العسكرية هي الخيار الأول لدى الدول لتنفيذ سياستها الخارجية؛ غير أن التغيرات الديناميكية دفع المفكرون الاستراتيجيون على غرار "**جوزيف ناي**" إلى ابتكار مفهوم جديد لتنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى، ويُجنب هذه الأخيرة الخسائر التي كانت تتكبدها؛ وانصرف البحث بذلك إلى وسائل أكثر عقلانية وجاذبية وقبول لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدول؛ بتوظيف نوع جديد من القوة؛ ممثلاً في "القوة الناعمة" من خلال القدرة على إقناع الآخرين وتغيِّير سلوكهم بعيداً عن منطق استعمال القوة العسكرية.

ستحاول هذه الورقة البحثية؛ تسليط الضوء على الدور الصيني في القارة الإفريقية، باتباعها أسلوب ومقاربة جديدة وذلك وفق أجندتها الإستراتيجية لجذب الأفارقة لسياستها؛ ومحاولة لعب دور محوري في مناطق جيواستراتيجية إقليمياً وعالمياً؛ بالأخص في المناطق التي تشهد منافسة إستراتيجية (اقتصادية، سياسية وأمينة) بالنظر لثرواتها الطبيعية والبشرية؛ فإفريقيا القارة المتخلفة أصبحت اليوم مكاناً لصراع القوى الكبرى والصغرى منها؛ لتنفيذ أجنداتها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية. فهل هذه الدور نابع من المصلحة المشتركة أم أنه سياسة ملئ الفراغ وإعادة التمحور في القارة الإفريقية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة. السياسة الخارجية. الثقافة الإستراتيجية. الصين، إفريقيا.

Abstract:

The military force has always been the first option for countries to implement its foreign policy; However, the dynamic changes prompted strategic thinkers, such as Joseph Nye", to create a new concept to implement the foreign policy of major countries, and the latter avoids the losses that incurred them; The research was devoted to more rational, attractive and acceptable means to achieve the strategic goals of countries; Using a new type of strength; A representative of "soft power" through the ability to persuade others and change their behavior away from the logic of the use of military power.

This research paper will try; Highlighting the Chinese role in the African continent, by following a new style and approach, according to its strategic agenda to attract Africans to its policy; And trying to play a pivotal role in the regionally and globally strategic areas; In particular, in the areas that witness strategic competition (economic, political and honest), given its natural and human wealth; Africa, the underdeveloped continent, is today a place for the conflict of the major and minor powers from it; To implement its agendas and achieve its strategic goals. Is this role stemming from the joint interest, or is it a policy of filling the void and re -centered on the African continent to achieve its strategic goals.

Keywords: Soft Power. Foreign Policy. Strategic Cultural. China. Africa.

*المؤلف المرسل

مقدمة

بعد حالة الصراع الطويلة التي طبعت مرحلة الحرب الباردة؛ وما تميّزت به من صراع بين إرادات الدول ترجم في مرات عديدة إلى استخدام القوة العسكرية التي كانت تعبيراً عن التفوُّق، الهيبة والمكانة، وزاد تنافس الدول من أجل الحصول عليها واكتسابها؛ غير أن التفكير الاستراتيجي قد تغيَّر خاصة بعد موجة التحوُّلات في أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى بروز فواعل جديدة من غير الدول؛ تسعى للعب دور في النظام الدولي الفوضوي على حد تعبير الواقعيين الجدد؛ بذلك تغيّرت الأدوات في تنفيذ السياسة الخارجية بالتحوُّل من القوة العسكرية إلى القوة الناعمة التي تعتمد أكثر على الترغيب لا الترهيب؛ خاصة وأن الدول قد رأت في أن الطرف الآخر يستغل قدراتها لصالحه، تحت مسميات عديدة كالتدخل الإنساني، حقوق الإنسان وغايات أخرى وجدت فيه الدول مبرراتها الشرعيّة.

رأت الصين أن سياستها الخارجية يجب أن تكون مُغايِّرة عن سياسات الدول الأخرى، لذا تبنت أدوات القوة الناعمة كمفاتيح لتحقيق أهدافها الإستراتيجية التي تتوافق ومصالحها الوطنيّة؛ وتوجهها نحو إفريقيا رغبةً منها في البحث عن مناطق النفوذ السيطرة، ومزاحمة القوى الكبرى في المنطقة؛ خاصة وأنها تزخر بإمكانيات طبيعية وبشرية هائلة.

تم الاستعانة بمقاربة السياسة الخارجية بالأهداف لتفسير السلوك الصيني اتجاه افريقيا انطلاقاً من محددات السياسة الخارجية الصينية؛ بالإضافة إلى مقاربة الدور من خلال تحليل التواجد الصيني في افريقيا؛ ومن تم تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول ما محددات الدور الصيني في إفريقيا؟ هل تسعى إلى توسيع الشراكة وفق مبدأ رابح – رابح أم استراتيجيتها تخدم مصالحها الوطنية فقط؟

أهداف الورقة البحثية: تنطوي على مجموعة من الأهداف؛ وهي:

- التغيّر في الفكر الاستراتيجي للدول؛ حيث أصبحت أكثر عقلانية وجاذبية في سياستها الخارجية.
- تسليط الضوء على الدور الصيني في افريقيا هل هو شراكة أم مصلحة، وما هي مبرراته.
- كيف تتمكن الدول وعلى رأسها الصين من تحقيق أهدافها الاستراتيجية باستعمال أداة القوة الناعمة.

أولا: مفهوم القوة الناعمة

سيتم تقسيم هذا المحور إلى نقطتين؛ الأولى تتعلق بتعريف القوة أما الثانية سنركز فيها على القوة الناعمة.

1. تعريف القوة

يعرف "كارلسون" القوة من زاوية المنافع أي قدرة (أ) على تغيّير سلوك (ب) بحيث يتحكم بالنتائج بغير مكسب (ب)، أما الأستاذ "ماهندا كومار" فيعطي للقوة مفهوم مرادف للتأثير فهو يعرفها بأنها "القدرة أو القابلية للسيطرة على الآخرين وجعلهم يعملون ما يريده، وكذلك جعلهم يمتنعون عن القيام بعمل لا يرغبون به، إن "القوة هي القدرة للسيطرة على سلوك الآخرين وجعلهم يقومون بتصرفات متطابقة مع ما يرغب فيه المؤثر"[1]؛ ويُعرف

"هانس مورغانثو Hans Morgenthau" القوة بأنها "تحكم الرجل بأفكار وتصرفات الآخرين، كما عرف القوة السياسية بأنها علاقات السيطرة المتبادلة؛ والقوة حسب المدرسة الواقعية (التقليدية والحديثة) مفهوم مركب تجمع ما بين الهدف والوسيلة، فالأولى غرضها بناء المُقومات التي تؤثر في سلوك الآخرين لتحسين مصالحها، أما الثانية فيتعيَّن على الدولة بلوغ القدرة على التأثير، وعليه إذا كانت الدولة تريد إنجاز هدف يفترض أن يكون لديها الإمكانية لتحقيقه، عن طريق الوسائل التي تُعين على قياس حجم وثقل التأثير المُسلط على الآخرين لإتباع أنماط سلوكية معيّنة على الصعيد الخارجي، ويتضمن ذلك المهارة في تعبئة تلك الإمكانيات، وكيفية استثمارها وتوظيفها لخدمة أهداف الدولة[2]. تعتبر التعاريف الواردة أعلاه تعبيراً ووصفاً دقيقاً للسياسة الدولية، أين كانت الدول تسعى للامتلاك القوة أياً كان شكلها لغرض فرض السيطرة، وتحقيق أهدافها ضماناً لمصالحها الوطنية.

وبناءً على ذلك فإن القوة تصبح غاية في حد ذاتها، وتصبح السياسة الدولية صراعاً دائماً من أجل هذه القوة، كما أكد "مورغانثو" أن القوة هي "الظاهرة الوحيدة والأكثر منطقية في تفسير وتحيل العلاقات الدولية، ومن جهتها، فإن الواقعية الجديدة كما صاغها "كينيث والتز Kenneth Waltz" ترجع سعي الدول إلى القوة إلى عدة أسباب مرتبطة بخصائص النظام الدولي كالتالي[3]:

1- تعتبر القوى العظمى فواعل رئيسية في السياسة العالمية، وأكثرها تأثيراً في ظل وجود منظومة فوضوية وغياب سلطة مركزية أو وسيط يقف فوق الدول.

2- تمتلك جميع الدول قوة عسكرية هجومية معينة، فكل دولة لديها القدرة على إلحاق الأذى بجاراتها وتختلف هذه القدرة من دولة لأخرى، كما تتغيّر من وقت لآخر.

3- لا يمكن للدول أن تتأكد من نوايا الدول الأخرى وما إذا كانت قادرة على استخدام القوة لتغيِّير موازين القوى أو تسعى للحفاظ على الوضع الراهن.

4- هدف الدولة الرئيسي هو البقاء، وبالتالي تسعى إلى الحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها المحلي، كما يمكن لها أن تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى.

2. تعريف القوة الناعمة

شهدت السياسات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة اهتماماً متزايداً بالأبعاد غير الملموسة من مكونات القوة كأحد أبعاد الظاهرة الدولية، وعلى إثرها ظهر مفهوم "القوة الناعمة" للمرة الأولى عام 1990 على يد المفكر الأمريكي "جوزيف ناي" Joseph Nye؛ حيث عرفها بأنها "التأثير في الآخرين لتحسين وتعزيز الصورة أو المظهر الخارجي للدولة، وتكمن القوة الناعمة في قيَّمها السياسية والثقافية والأيديولوجية وقدرتها في تكوين العادات الأعراف الدولية[4].

فالقوة الناعمة –حسب ناي– هي أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، بل أيضاً القدرة على الجذب، والجذب كثيراً ما يؤدي إلى الإذعان. وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك فإنها ببساطة هي القوة الجذابة، أما بالنسبة للموارد فإن مواردها هي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية؛ ذلك أنها تستخدم نوعاً مختلفاً من العمل لتوليد التعاون، وهي الانجذاب إلى القيّم المشتركة، والعدالة ووجود الإسهام في تحقيق تلك القيّم[5]. وهي تنجح بإقناع الآخرين بأن يتبعوا القواعد والتقاليد التي تنتج السلوك المنشود أو حملهم على الموافقة عليها، والقوة الناعمة يمكن أن تركز على جاذبية أفكار المرء أو ثقافته أو القدرة على تحديد الموضوعات عن طريق المعايير والتقاليد التي يفضلها الآخرون، وإذا استطاعت دولة ما أن تجعل قوتها أمراً مشروعاً في أعين الآخرين، وأن تنشئ تقاليد دولية تشجع الآخرين على تحديد مصالحهم بطرائق مناسبة، فإنها لا تحتاج إلى بذل قدر يعادلها من الموارد الاقتصادية أو العسكرية التقليدية الباهظة التكاليف[6].

وتتمتع بعض البلدان بنفوذ أعظم مما يوحي به وزنها العسكري والاقتصادي، لأنها تحدد مصلحتها الوطنية انطلاقاً من قضايا جذابة مثل المساعدات الاقتصادية والعمل على إحلال السلام؛ فمثلاً دولة الفاتيكان لها قوة ناعمة رغم تساؤل "ستالين" الساخر "كم فرقة عسكرية يملك البابا؟"، في حين أن النرويج فقد شاركت في محادثات السلام في الفلبين، البلقان، كولومبيا، غواتيمالا، سيري لانكا والشرق الأوسط، وجادل وزير خارجيتها "جان بيترسون" بقوله: "إننا نكسب شيئاً من التواصل""[7]؛ في إشارة إلى المكانة التي تحظى بها النرويج على موائد المفاوضات.

ارتبط مفهوم القوة الناعمة بالسياسة الخارجية الأمريكية لأهداف تتعلق أساساً بتغيير أدوات الحرب من القوة العسكرية إلى القوة الناعمة، التي تتجلى في الأدوات الثقافية والاقتصادية والإعلامية [8]. وفرق "ناي" بين القوة الناعمة (الثقافة، التكنولوجيا والعلم) والقوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) من خلال التأثير؛ وتعطيها غطاء شرعياً، وأطلق عليها "قوة التعاون الطوعي" وتكون آثارها طويلة الأمد، ولا تقع تحت سيطرة الحكومة، وتعتبر رخيصة نسبياً، بينما تتميّز القوة الصلبة بأنها قصيرة الأمد يتم التحكم فيها بواسطة الحكومات، وتكاليفها باهظة[9].

ثانياً: محددات السياسة الخارجية الصينية

لكل وحدة دولية سياسة خارجية خاصة بها، تنبع من منطلقاتها التاريخية والأيدلوجية التي تميّزها عن غيرها من السياسات الخارجية الأخرى.

1. تعريف السياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية بأنها سلوك يؤثر ويتأثر؛ يستخدمه صناع القرار للتعامل مع بقيَّة الوحدات في إطار مفهوم متكامل أساسه السيادة الكاملة لأن الدولة التي لا تتمتع بسيادة كاملة لا تستطيع صناعة قرار سياسي خارجي مستقل؛ ويُعرفها "مودلسكي" بأنها "التخطيط كفعل عقلاني متماسك، وهي السياسة التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها"، أما الدكتور "فاضل زكي محمد" فيعرفها بأنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية

لدولة معينة مع غيرها من الدول"[10]، أما "جيمس روزنو" James Roseneau فيعتبر السياسة الخارجيَّة بمثابة "النشاطات السُلطوية التي يتخذُها الممثلون الرسميُّون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيِّير وضع أو موقف مُعيّن في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة"، في حين يرى "محمد السيد سليم" أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[11].

وبناء على هذا يمكن تعريفها على أنها "مجموعة نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقاً لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، وتهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية، وإذا كانت الدول تختلف في أهدافها الجزئية، إلا أنها تتشارك في مجموعة من الأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها في سياستها الخارجية كالتالي[12]:

- حماية الرقعة الجغرافية للدولة ومصالح مواطنيها داخل الدولة أو خارجها.
- الحفاظ على التواصل والاتصال مع أعضاء المجتمع الدولي، وإتباع سياسة الصراع أو التعاون نحوهم وفقاً لمصالحها الذاتية.
- تشجيع المصالح الوطنية للدولة.
- تعزيز نفوذ الدولة.

2. أسس السياسة الخارجية الصينية

أكدت الحضارة الصينية منذ 5000 عام على الإيمان بالسلام والوئام والبديهيات والانغماس في حب الوطن؛ مثل لا شيء أغلى من السلام، كن لطيفًا مع الآخرين، عامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك؛ وانفتح الشعب الصيني على التجارة مع العالم الخارجي بدلاً من الغزو أو التوسع، وبدلاً من الاستعمار واغتصاب الأراضي الأجنبية[13]. وتشكل العقيدة الكونفوشيوسية تحيُّز واضح للحكم بالوسائل الأخلاقية أكثر منها بالقانون، ويقوم على أساس الفضيلة والعلم، واعتقد مناصري العقيدة أن الأخلاق هي المبدأ الأساسي لقيام نظام اجتماعي مستقر، لذلك برز الاهتمام بالثقافة والتعليم، وتبوأ المتعلمون مكانة مرموقة في المجتمع[14].

في عام 1949 توحدت البلاد تحت قيادة "ماوتسي تونغ"، وتمثل الهدف الرئيسي في الإبقاء على النظام الدستوري القائم والقبضة الحاكمة للحزب الشيوعي الصيني، ورأى "ماو" أن هذا لا يتأتى إلا من خلال التنمية الاقتصادية، واعتمد في ذلك؛ على الفلاحين الذين يشكلون 70% من الشعب الصيني في إحداث النهضة، مُوجهاً كل تركيزه إلى التنمية الزراعية باعتماد نظام المزارع الجماعيّة؛ وبعد موت "ماو" أصبح المسرح السياسي الصيني مفتوحاً أمام تيار الإصلاح بقيادة "دينج شياو بنج" أين قام بإحداث تغيير في قواعد اللعبة الوطنية بما يمكن النظام من الإفلات من السقوط المحتمل، وقد وجد مبتغاه في إستراتيجية التنمية السنغافورية التي تقوم على سيطرة الحزب الواحد، وغياب الحريات، ولكنها حققت التحوُّل السريع من بلد نام إلى بلد حديث ورأسمالي،

مع الاعتماد على أسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي حيث طبق العمل بنظام اقتصاد السوق وتراجع نظام التخطيط المركزي[15]. وبدأت الصين شيئاً فشيئاً في النمو وتعزيز مكانتها في النظام الدولي ساعدتها ظروف عديدة في ذلك.

كما ساهم صراع المصالح في تعميق الفوضوية في بُنيّة النظام الدولي أين أنتج قوى صاعدة كـالصين التي تبحث هي الأخرى عن مكانة لها في هذا النظام؛ وتُنافس الولايات المتحدة المتحفظة على بعض السياسات الصينية وبالأخص تدخلاتها في المحيط الآسيوي[16]، فالصين ليست كروسيا التي تراجعت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي بالرغم من أنها دولة إقليمية كبيرة ولها مقدرات اقتصادية وعسكرية تؤهلها للقيام بدور فاعل، إلا أنها كانت تعمل على مراكمة قوتها الاقتصادية والمالية دون التورط في صراعات في مناطق بعيدة، كما أنها قد حرصت على التوازن الإستراتيجي في المناطق المحيطة بها كدولة إقليمية عظمى (تايوان، كوريا، بورما، اليابان، باكستان والهند...)[17]. تعمل الصين حالياً؛ الترويج لصورة نمطيَّة تختلف كلياً عن النمط الغربي، سعياً للوصول لأهدافها الوطنية وإبعاد فكرة "التهديد الصيني"، فكانت مركزية الخطاب الصيني تدور حول "السلام والاستقرار والتنمية"؛ ففي أفريل 2004 أعلن "هوجينتاو" أن "الهدف الأساسي للصين هو الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة، ووعد بأن الصين ستحذو طريق التنمية السلميّة[18]. ونشرت الحكومة الصينية لأول مرة في جانفي 2006 تقريراً يسمى بـ "الكتاب الأبيض" وضحت فيه سياستها اتجاه إفريقيا، وشدد التقرير على سعي "الصين لإقامة شراكة استراتيجية مع القارة، قوامها المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي انسجاماً مع شعار رابح- رابح؛ وتؤكد أهم المبادئ والأهداف التي حملتها الوثيقة انسجاماً مع شعارها المتعلق بالعلاقات الصينية-الإفريقية، على[19]:

- تقاسم المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك من خلال التأييد والدعم الصيني للدول الإفريقية وإقامة تعاون متعدد الأشكال في مجالات الاقتصاد، التجارة والتنمية الاجتماعية.

- التعلم المشترك والسعي لتحقيق التنمية المشتركة وتعزيز التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، والعمل على استكشاف طرق التنمية المستدامة.

تُشير أغلبية الأبحاث والدراسات المتعلقة بالصين إلى أن بكين ستعتمد على قوتها الاقتصادية والمالية الكبيرة، وأنها ستركز أكثر على الاستراتيجية الاقتصادية على المدى الطويل في سبيل اعتماد دبلوماسية إقليمية وعالمية واسعة وذات تأثير بالغ، وسوف تؤثر هذه الاستراتيجية في طبيعة التنافس بينها وبين الولايات المتحدة وشركائها في آسيا والمحيط الهادي، فالصين أصبحت قوة مادية كبيرة من النواحي البشرية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والفضائية، وهي أيضاً قوة حقيقية وافتراضية بفضل التطوُّر المذهل لصناعتها الدفاعيّة وقدراتها المالية واستثماراتها القياسية في مجالات عديدة وعلى رأسها البحث والتطوير[20]، فقد بلغ التعداد السكاني الصيني حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2024 ؛ 1.425 مليار نسمة، وإجمالي الناتج المحلي 17.73 تريليون دولار، الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة) 1.90 % من إجمالي الناتج المحلي[21].

إذا كانت الصين أكثر القوى الصاعدة حالياً جذباً للاهتمام العالمي؛ فإن ذلك يكمن وراءه مؤثرات سياسية، اقتصادية واجتماعية تمنحها قوة دفع كبيرة؛ تتمثل في[22]:

1- المؤثر السياسي: يعد النظام الصيني نظاماً جامداً قوامه السيطرة الشاملة والكاملة للحزب الشيوعي على الحياة السياسية، يحكمه نسق ثقافي وفكري يختلف عن نظيره الغربي، فهو لا يؤمن بالتعددية وتوزيع السلطة بل يميل لتركيزها، وينعكس ذلك على السلوك الدولي؛ وتستمد الصين قوتها من فكر "كونفيشيوس" الذي أكد على حق المواطنة المستنيرة واعتبرها ركناً أساسياً وضرورياً من أركان النظام، وأن الحكم هو تفويض من السماء للحاكم مشروطاً بالالتزام بالقيّم والأخلاق والعمل على رفاهية شعبه، وهذا ما يضفي على الحاكم قدراً من القدسيّة والاحترام ويجعل الطاعة قيمة عليا في المجتمع الصيني.

2- المؤثر الاقتصادي: بدأت الألفية الجديدة بتغيّر في خريطة القوة الاقتصادية، وفقدت اليابان قوتها الاقتصادية، في ذلك الوقت كانت الصين تفرض وجودها كقوة اقتصادية عالمية بعد أن امتلكت رابع أكبر اقتصاد في العالم، من خلال حفاظها على تحقيق أعلى معدلات النمو العالمي على مدار عقدين؛ وتحتل المراكز الأولى في تصدير المنسوجات والملابس والأحذية والمنتجات الإلكترونية وألعاب الفيديو.

3- المؤثر الاجتماعي: أنتجت إستراتيجية التنمية الصينية الجديدة مجتمعاً طبقياً مركباً، فعلى قمة الهرم الاجتماعي نجد "الديسابورا" وهم المقيمون بالخارج الذين عادوا إلى وطنهم، وهؤلاء ليس لهم علاقة بالفكر الماركسي الماوي وإنما جاؤوا إلى الصين حاملين ثقافة وأفكار مجتمعات المهجر الغربية، يشاركهم على القمة كبار أعضاء الحزب الشيوعي الذين انتقلوا إلى عالم الأعمال، ووفق مصالح هؤلاء تم إعادة تشكيل النظام الطبقي بالبلاد ما بين سكان المدن وسكان الريف، و أيضاً سكان المناطق الساحلية المتطورة وسكان المناطق الداخلة، كما تقسم المدن نفسها بين العمالة المعترف بكفاءتها وبين الآخرين الأقل كفاءة وممن لا كفاءة لهم.

انتهجت الصين سياسة القوة الناعمة اتجاه الدول الناميّة بتوظيف صورة نظامها الاقتصادي والاجتماعي كنموذج بديل يقتدى به في تحقيق التنمية والتطوُّر الاقتصادي بدلاً من النموذج الغربي الذي لا يراعي خصوصيات المجتمعات الجنوبية، وكذلك يفرض شروطاً سياسية تدخلية ينظر إليها في الحكومات الوطنيّة لدول العالم الثالث على أنها تشكل انتهاكاً لسيادتها. ويشكل مجال الطاقة أحد الركائز الرئيسية لتوجهات الصين الجديدة، نظراً لأهميته وعليه ركزت في دبلوماسيتها للطاقة على بعدين[23]:

- البعد الأول يتمحور حول "أمن العرض" لضمان الدخول لموارد الطاقة عالمياً، فالصين ترى في قضيّة الطاقة قضيّة أمن قومي لا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها، وإنما لا بد من تنظيمها من خلال الدخول بقوة في سوق الطاقة العالمي، والتعاون مع كبار الدول المنتجة للنفط من خلال شركات النفط الوطنية.

- في حين ينصب البعد الآخر، على تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية، وبناء مخزون استراتيجي، وتطوير بدائل غير تقليدية للطاقة.

أصبحت الدبلوماسية الصينية منذ نوفمبر 2012 مندفعة ومبتكرة، ولها خصائص تتميَّزُ بها؛ أهمها[24]:

1- بناء مجتمع ومصير مشترك من خلال عقد الشراكات المتساوية؛ وإظهار التفاهم فيما بينهم؛ يُرسّخ إطار أمني يتسم بالمساواة والعدالة التي تشترك فيها جميع الدول.

2- الاستمرار في التنمية السلمية، لا تلتزم الصين فقط بالتنمية السلمية الخاصة بها، ولكنها تشجع أيضًا الدول الأخرى أن تحذو حذوها من أجل تعزيز التنمية السلمية في جميع أنحاء العالم.

3- يشكل التعاون متبادل المنفعة أمرًا ضرورياً، للتخلي عن "لعبة محصلتها صفر" من أجل فتح منظور جديد يبرز فيه كل الأطراف كفائزين.

4- إعطاء الأولوية لإنشاء الجمعيات وتشكيل التحالفات والحوار وإقامة شراكات مختلفة مع أكثر من 80 دولة ومنطقة حول العالم ركائزه المساواة والتعايش السلمي والاندماج.

5- تبني مفاهيم العدالة والمصلحة الإنسانية وتعزيزها في الشؤون الدولية.

ثالثا: الحضور الصيني الناعم في إفريقيا

تحتل إفريقيا موقعاً هاماً على أجندات السياسة الخارجية الصينية؛ فالتشارك في الرؤية والأهداف، كان دافعاً للصين لبلوة إستراتيجية شاملة للتحرك نحو إفريقيا.

1. العلاقات الصينية الإفريقية

شكل تطوير التضامن والتعاون مع الدول الإفريقية أثناء الاستعمار حجر الزاوية في السياسة الخارجية الصينية، فيما يتعلق بالقضايا الدولية والإقليمية الكبرى، بحيث عمل الجانبين على تنسيق مواقفهما المشتركة وحافظا على قيّم المساواة والعدالة الدولية[25].

يرجع تاريخ العلاقات بين الطرفين إلى عهد سلالة "مينغ" حين كانت الصين ترسل بعثات بحرية بلغت البحر الأحمر، زنجبار مشكلة من مئات القوارب الضخمة وآلاف التجار، وخلال الفترة 1850- 1950 استطاع الصينيون التوغل في القارة الإفريقية بصفتهم عاملون مختصين في تهيئة المناجم والعمل فيها ومد سكك الحديد، ثم انبثقت فكرة مؤتمر "باندونغ عام 1955" الذي جمع 29 دولة (6 من إفريقيا و23 من آسيا) وأكد المؤتمر على "تشجيع المنفعة المتبادلة والشراكة، وعلى ميلاد العالم الثالث؛ وتدعيم العلاقات في جوانب متعددة، كموقف الصين مع مصر في قضيّة تأميم قناة السويس، وتبادل البعثات الدراسية وكذلك اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958، وهذا ما شجع الصين على المزيد من الاقتراب الاستراتيجي الهادف[26].

أثناء زيارة الرئيس "جيانغ تسه مين" لإفريقيا في عام 1996 طرح خمسة مبادئ توجيهية، تتمثل في الصداقة المخلصة والمساواة والتضامن والتعاون المشترك، التنمية والتوجه نحو المستقبل. كما قام قادة صينيون آخرون، أمثال رئيس مجلس الدولة "تشو رونغجي"، والرئيس "لي رويهوان"، ونائب الرئيس "هو جين تاو" بزيارة إفريقيا على التوالي في السنوات الأخيرة. منذ عام 1997، زار الصين أكثر من 40 شخصية حكومية إفريقية. وأجرت الصين والدول الإفريقية حوارات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتم تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي -

في بكين شهر أكتوبر 2000، لإنشاء نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية طويلة الأجل والمستقرة بين الصين وإفريقيا على أساس المساواة المنفعة المتبادلة[27]. ويقدر عدد العاملين الصينيين بالشركات الصينية في إفريقيا حوالي مليون ونصف، مقابل 235 ألف إفريقي يعملون في الصين، كما وقعت الصين عدداً من اتفاقيات القروض التفضيلية والاستثمارات والمساعدات في مجالات مختلفة في افريقيا؛ مؤكدة بذلك على مقاربة تعاون جنوب – جنوب[28].

في منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2009 (FOCAC)، تعهدت الصين بتقديم 10 مليار دولار على شكل قروض ميسرة لإفريقيا، وأكدت على دعم جهود إفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتغلب على تحديات تغيُّر المناخ، والتغلب على تحديات الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأوبئة والأمراض[29].

2. مظاهر الحضور الصيني في إفريقيا

توجهت الصين نحو إفريقيا مُستغلة خصوصيتها كدولة غير استعمارية في إفريقيا، وأيضاً كنموذج لدولة جنوبية نامية نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي؛ وتعتمد على مقاربة سياسية ودبلوماسية جديدة تسعى من خلالها إلى التواجد والانتشار، ميزتها هي القدرة الفائقة على فهم الطرق الآمنة المؤدية إلى تلك المناطق، وتركز على مجموعة من المحاور تعكس بشكل واضح رهان الصين على التعاون لا التنافس في إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية أهمها[30]:

– تأمين بيئة سياسية خارجية مستقرة ومتوازنة والإسهام في تعزيز فرص التعاون والانفتاح، مع تشجيع المبادلات الاقتصادية تصحبها سياسات الانفتاح على العالم الخارجي.

– تهدئة المخاوف الإقليمية، وتبني سياسات تبديد الشكوك والمخاوف، مع تجنب الدخول في منافسة صريحة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها.

– العمل المكثف لتعزيز حضور الصين إقليمياً ودولياً، وكذا حماية وتأمين حقوق المواطنين الصينيين في الخارج.

– تأمين إمدادات الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا من كبريات شركات التصنيع إلى الصين.

اعتمدت الصين في استراتيجيتها نحو افريقيا خلق بيئة تعددية مع تبني خطاب التعاون جنوب – جنوب، وهذا ما لاقى صدى إيجابي لدى دول القارة الإفريقية، التي ترى أن الاقتصاد العالمي غير عادل وقائم على نهب ثروات واستغلال الشعوب الضعيفة. لذا نجح الخطاب الصيني في إظهار العوامل المشتركة، مركزاً على قيّم الهوية الثقافية، والتاريخ الاستعماري المشترك، وإبراز مدى احترامه للهوية الثقافية الإفريقية واحترام عادات وتقاليد الشعوب الإفريقية القائمة على التعدد والتنوع من خلال إقامة معرض لهم في الصين للتعريف بالثقافة الإفريقية، كما افتتحت العديد من معاهد تعليم اللغة الصينية مثل معهد كونفوشيوس، ورفعت من مستوى التبادل العلمي. وأصبحت الدول الإفريقية بذلك تنظر للنظام السياسي والاقتصادي الصيني منقذاً ومثلاً يحتذى به؛

لتحقيق الرخاء، والتنمية[31]. ويعتبر بعض المحللين أن فعالية وأداء معهد كونفوشيوس في إفريقيا أكثر من أي مكان آخر، لتعزيز اللغة والثقافة الصينية لزيادة قوتها الناعمة في العالم [32] .

شكل رقم 01: حجم ال

يقع مجال الطاقة على رأس حاجات الصين الصاعدة في التسعينيات، في حين شكلت البنية التحتية المُدمَّرة من أثر الحروب الأهلية وحروب التحرير ضمن احتياجات القارة السمراء الرئيسة، ووجد كلاهما في الآخر وسيلة لتلبية حاجاته ما جعل "المنفعة المتبادلة" هي أساس تلك العلاقات[33]، وتبقى القارة الإفريقية مجالاً واسعاً وواعداً تستغله بكين لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: نقل صورة إيجابية عن الصين إلى العالم الخارجي، ربط خصوصية

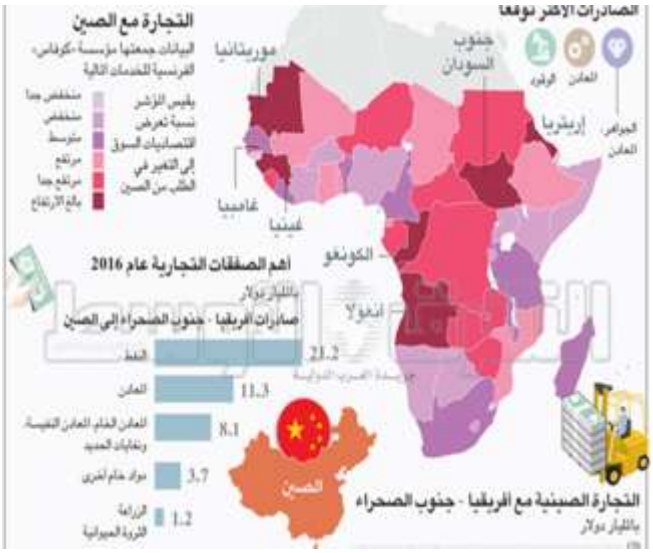

المصدر: جريدة الشرق الأوسط

الثقافة الصينية بمبادئ التطور السلمي والعالم المتناغم، وربط الصناعة الثقافية الصينية بالمصالح الاقتصادية الوطنية[34].

وخلال سنوات قليلة، استطاعت الصين أن تصبح الشريك الثالث للقارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بحيث تضاعف حجم التجارة بينهما إلى أضعاف منذ بداية هذا العقد، فارتفعت من 36% في عام 2005، إلى 39.7 بليون دولار، لتقفز إلى 140.9 مليار دولار خلال عام 2023، وأن بلغت قيمة صادراتها لإفريقيا نسبة 87.9 مليار دولار حسب ما قدمته وكالة الأنباء "شينخوا".

شكل رقم 02: الشراكة التجارية الصينية مع إفريقيا

تعتبر الصين أكبر شريك اقتصادي لإفريقيا خلال 10 سنوات متتالية، ساهمت في العديد من المشروعات في إفريقيا منها التصنيع، البنية التحتية، الصحة العامة، التنمية الخضراء، وتسيير التجارة والاستثمار.

المصدر: https://arabi21.com/

شكل مجال الصحة أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها مع الشركاء الأفارقة حيث اتبعت في هذا الإطار "دبلوماسية الصحة"، من خلال تدشين شبكة علاقات بين أطباء البلدين، من خلال الزيارات الصحيّة وتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين وتزويد العديد من الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجانية، والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا، فيروس نقص المناعة[35]. كما أُقيم في 17 أفريل 2020 مؤتمر دولي عبر تقنية الفيديو بعنوان "التعاون الصيني–الإفريقي في مكافحة فيروس كورونا الجديد"، بالتعاون بين معهد الدراسات الإفريقية التابع لجامعة المعلمين في مقاطعة تشجيانغ بالصين ومعهد دراسات إفريقيا في بريتوريا بجنوب إفريقيا، والمعهد الوطني للسياسات والدراسات الإستراتيجية في نيجيريا ومركز الدراسات الصينية في أبوجا بنيجيريا، بمشاركة أكثر من 60 عالماً ومسؤولاً من مراكز الأبحاث وممثلين عن وسائل الإعلام من الصين، جنوب إفريقيا، نيجيريا، مصر، إثيوبيا، كينيا، مالي، تنزانيا، الصومال، بوركينافاسو، مدغشقر، جنوب السودان، زامبيا والكاميرون[36].

حسب تقرير "بورتلاند" أن الصين استطاعت استخدام قوتها الناعمة وفق مؤشرات عديدة، فمثلاً في المجال المؤسساتي تتشارك مع إفريقيا من خلال منظمات متعددة الأطراف، على غرار الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، وتولي المنظمات متعددة الأطراف أهمية كبيرة لآلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مجموعة السبع G7+CHINA وحركة عدم الإنحياز والبريكس، والجدير بالذكر أن مجموعة "البريكس"[1+] لديها إمكانيات كبيرة من حيث قدرتها على دعم التنمية الإفريقية[37]، وزيادة التوّسع

[1] تم توسيع عضوية المنظمة بداية من جانفي 2024، بانضمام المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، إيران، الأرجنتين، مصر وإثيوبيا.

الإستراتيجي والعمل على خلق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها.

فالبنك الصيني Exim Bank of China مثلاً يستثمر في "إثيوبيا" وحدها بخط سكك حديدية يُعتبر الأول من نوعه في القارة بقيمة 2.83 مليار دولار، وتم افتتاح جزء منه مع بداية شهر أكتوبر 2016، ويربط الخط بين "أديس أبابا" بالعاصمة "جيبوتي"، ويهدف لنقل النفط من تلك المنطقة إلى سواحل المحيط الهندي تجاه الصين ودول آسيا ومختلف البضائع والسلع التجارية إلى إفريقيا[38].

شكل رقم 03: حجم التبادل التجاري بين افريقيا والصين وأمريكا

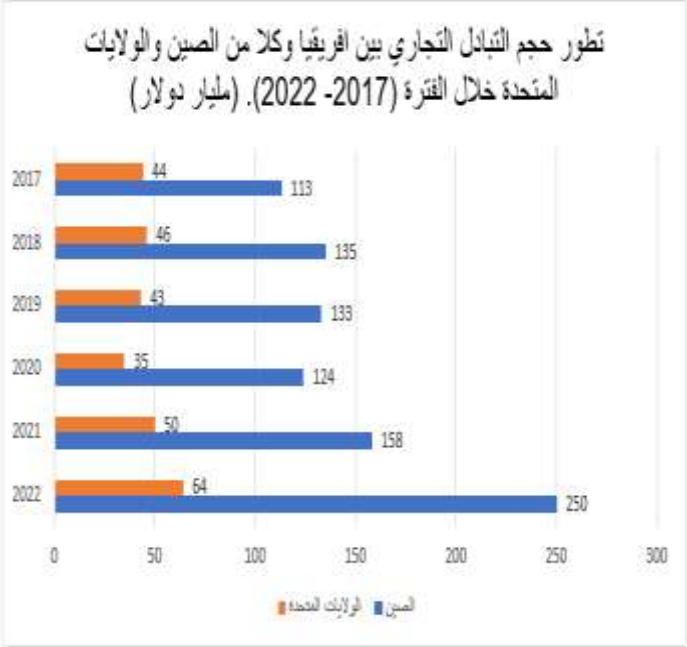

المصدر: https://marsad.ecss.com.eg/74584/

تحاول الصين مواجهة النفوذ والتغلغل الأمريكي بصياغة خطة إستراتيجية شاملة تسمح لها بتوسيع مجال ونطاق تحركها، استناداً لما يُعرف بمبادرة "طريق الحرير" التي تم الإعلان عنها في عام 2013، والتي أطلق عليها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عبارة "**حزام واحد...طريق واحد**" هادفاً من خلالها إلى شُغل حيّز من خريطة العالم الإستراتيجية وربط آسيا بإفريقيا وأوروبا، وسيمُر الطريق بأكثر من 100 دولة ويشمل 63% من سكان العالم و 29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما قد يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط، وسيركز هذا الحزام على ثلاثة خطوط رئيسية وهي[39]:

– يربط الطريق الأول بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا.

– أما الثاني؛ فيمتد من الصين إلى منطقة الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا.

– في حين أن الخط الثالث ينطلق من الصين ويمُر بجنوب شرقي وجنوب آسيا والمحيط الهندي.

تهدف المبادرة إلى إنفاذ خطة الصين الاقتصادية التي تحمل شعار "صنع في الصين 2025" ، والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مُضافة عاليّة، وتوسيع دورها الخارجي خاصة في منطقة أوراسيا، وهي المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، أضف إلى ذلك أن المبادرة شملت دولاً ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية، وهذا ما يتطلب حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة، وعلى هذا الأساس بدأت العديد من الشركات الأمنية الصينية بالعمل في الدول الإفريقية، كقيامها بتأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصوماليّة لحمايتها من القرصنة[40]. وحملت مبادرات الجانب الصيني خمسة أعمدة كبرى لتثمين العلاقات شملت[41]:

– التمسك بمبدأ المساواة والثقة المتبادلة في مجال السياسة.

– التعاون والفوز المشترك في مجال الاقتصاد.

– التعليم المتبادل في المجال الحضاري والثقافي.

– المساعدة المتبادلة في مجال الأمن.

– الوحدة والتناسق في الشؤون الدولية

اتخذت الصين موقفًا مخالفًا عن الحكومات الغربية في استثماراتها الإفريقية؛ وهي تصف قروضها بأنها تعاون متبادل المنفعة بين البلدان النامية، وتعد بعدم التدخل في السياسة الداخلية لمن تقرضها، وأن حضورها الناعم في إفريقيا قد منحها دعماً سياسياً – فقد حولت كل من بوركينافاسو وملاوي وليبيريا والسنغال وغيرها اعترافها من تايوان إلى جمهورية الصين الشعبية–. في حين أن إسواتيني (سوازيلاند سابقاً) هي الدولة الإفريقية

الوحيدة التي ما زالت تعترف بحكومة تايوان في عام 2023[42]. كما أجرت الصين والدول الإفريقية العديد من التبادلات في مجال البرلمان والأحزاب السياسية، وتعزيز التشاور المنتظم والدعم المتبادل في الشؤون الدولية بينهما[43].

تُراهن الصين في علاقاتها مع إفريقيا على ما تُروِّجُ له في سياستها الخارجية المتمثلة في شعار "**لا قيود سياسية**"، والتي اقترنت باستعداد "بكين" لتقديم المساعدات والقروض الميَّسرة، وبالتالي أثبتت بشكل كبير جاذبيتها الكبيرة للزعماء الأفارقة لتوطيد الروابط مع الحكومات كوسيلة لتأمين موارد جديدة وكسب الحلفاء والدبلوماسيِّين بحيث تقدر المساعدات الإنمائية المقدمة من الصين بنحو 44% أو ما يعادل 1.8 مليار دولار[44]، مما ساهم في خلق تنافس اقتصادي وتجاري في منطقة القرن الإفريقي.

شكل رقم 04: نسبة القروض الصينية للدول الإفريقية

بلغ إجمالي المساعدات الخارجية خلال الفترة 2013 إلى 2018 حوالي 270 مليار يوان صيني؛ من منها 45 % على شكل منح وقروض بدون فوائد وقروض ميَّسرة –حسب ما يوضحه الشكل المرفق–. ومن عام 2000 إلى عام 2020، ساعدت الصين الدول الإفريقية في بناء أكثر من 13 ألف كيلومتر من الطرق والسكك الحديدية وأكثر من 80 منشأة طاقة واسعة النطاق، وموَّلت أكثر من 130 منشأة طبيَّة و45 ملعبًا رياضيًا وأكثر من 170 مدرسة، وهذا ما يضعها في تنافس مباشر مع القوى الأخرى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: https://futureuae.com

أدى هذا التنافس إلى إنشاء الصين لأول قاعدة جوية عسكرية لها خارج حدودها بـ "جيبوتي" لمحاربة القرصنة في المحيط الهندي، فجيبوتي تُشكل نقطة ارتكاز في استراتيجيات الصين وحتى بالنسبة للقوى الكبرى، وحتى المحليّة (حسب ما توضحه الخريطة المرفقة) باعتبارها تُطل على الممرات البحرية مما يجعلها تسيطر على طرق التجارة والملاحة الدولية، بالنظر إلى المتغيرات الحالية، حرب أكتوبر، وهجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر.

المصدر: https://aawsat.com

من جانب آخر؛ أشار تقرير أعده معهد "ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام، أن هناك ارتفاعاً في مبيعات الأسلحة الصينية للدول الإفريقية بنسبة 55% منذ عام 2013 وحتى عام 2018، حيث بيعت 24 دبابة لتنزانيا، و30 لتشاد، وسلمت مجموعة "نورت تشينا" الصناعية حوالي 100 من أنظمة الصواريخ المُوجهة إلى الحكومة في جنوب السودان في جويلية 2014، وشاركت بأكثر من 2400 جندي صيني في سبع بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في كل من مالي، جنوب السودان، الصحراء الغربية والكونغو[45].

استطاعت الصين التغلغل في المناطق التي كانت حكراً بالأساس على الولايات المتحدة الأمريكية مثل إفريقيا وآسيا، فبالنسبة للدول العربية في شمال إفريقيا فإن السياسة الصينيّة التنموية تتلاءم كثيراً مع خصوصية المجتمعات العربية الإسلامية، وعلى الصعيد السياسي فإن الصين تعتبر دولة تملك حق الفيتو في مجلس الأمن وهذا من شأنه أن يكون عامل إيجابي من خلال دعم القضايا العربية في المحافل الدولية؛ بالإضافة إلى أنها فرصة لتنويع تعاملاتها على الساحة الدولية أو ما يطلق عليه بـ "التحوط الإستراتيجي" والتقليل من الاعتماد على الغرب في مجال تصدير الطاقة ونقل التكنولوجيا[46].

يمثل نَهج الصين اتجاه إفريقيا تحديا رئيسياً لـ "المصالح الأمريكية"، التي دائما ما يلخصها المسئولون الأمريكيون في "تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة في إفريقيا"، وذلك لأن التمويل الصيني يتدفق إلى إفريقيا دون "قيود"، الأمر الذي جعل بكين بديلاً سهلاً عن "المساعدة الإنمائية المشروطة" من الغرب والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، مما يقلل من جهد الغرب للتحكم في الدول الإفريقية ومؤسساتها، على أساس مزاعم تشجيع التنمية المستدامة والنظم الديمقراطية طويلة الأجل. في تقدير مسؤولين أمريكيين وتقارير مستقلة صادرة عن مراكز بحوث أمريكية عديدة، يؤثر التدخل الصيني في إفريقيا بشكل كبير على المصالح

الإستراتيجية الأمريكية..، ويمتد هذا التأثير إلى العديد من القضايا الإستراتيجية الملحة، حيث يقوم ما يقارب من 6500 جندي أمريكي بتدريب القوات المحلية في إفريقيا، وأداء مجموعة من مهام مكافحة الإرهاب، بهدف ضمان أمن الولايات المتحدة في ظل حالة عدم الاستقرار في المنطقة[47].

أعرب السياسيون الغربيون بشكل مُتزايد عن مخاوفهم من أن نوايا الصين في إفريقيا مفترسة، وتهدف إلى إنشاء شبكة من الدول الإفريقية الملزمة بخدمة ديونها من خلال إتاحة الطريق للصين للوصول إلى الموارد والفرص التجارية ومواقع القواعد العسكرية؛ ومع ذلك، على اعتبار أن الصين قوة عظمى ناشئة في منافسة إستراتيجية مع الولايات المتحدة وإن بناء علاقات اقتصادية أقوى في إفريقيا سيكون خطوة منطقية في تطلعاتها إلى أن تصبح قوة عالمية[48]. إلا أنها تواجه العديد من التحديات والعراقيل أهمها[49]:

- حجم التنافس الدولي والإقليمي على القارة السمراء.
- تشغيل وتوظيف العمالة المحلية وسبل الاتصال مع بعضهم البعض.
- استمرار حفظ واستدامة التنمية في مشروعات البنية التحتية.
- المخاطر الأمنية (الجماعات الإرهابية، الميليشيات المسلحة والقرصنة).

الخاتمة:

القراءة الأولى للأرقام والإحصائيات توضح أن الصين تسعى لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية، وهي دولة عرفت جيّدا كيف توظف قوتها الناعمة (الثقافة، التكنولوجيا، الاقتصاد) لتمرير مشروعها الحضاري. من زاوية أخرى، تتهم بعض وسائل الإعلام الإفريقية المحلية الصين بالاستعمار الجديد والعنصرية والاستغلال؛ حيث كتب "مايكل ليزلي" Michael Leslie مقال حول "التنين يُشكّل صُورته: دراسة لاستراتيجيات تأثير وسائل الإعلام الصينية في إفريقيا، يُحلل فيه محاولات الصين للتأثير على وسائل الإعلام لتحقيق هدفها.

إن الحضور القوي والمتزايد للصين في إفريقيا يدفع الباحثين إلى الشك والتساؤل في مدى شرعية هذا الوجود، وما ستجنيه الصين؟ فمساعداتها المالية للدول الإفريقية وقروضها الكبيرة في ظل معاناة الدول الإفريقية من الفقر والتخلف والعجز؛ قد يضعها تحت طائلة فواتير المديونية؛ وعبر العديد من الباحثين أن هذا الحضور هو شكل شكل استعماري جديد؛ تلعب فيه الصين على الوتر الحساس لدول القارة الإفريقية؛ من باب المساعدات ونقل الخبرات غير أن حضورها يحمل أهدافاً خفيّة تتعلق أساساً بالسيطرة على مناطق النفوذ الإستراتيجي (تواجد الطاقة، الممرات المائية). من بين **التوصيات** التي خلصت إليها الدراسة نذكر:

- ضرورة الحيطة والحذر كمبدأ في التعامل مع الشريك الصيني.
- تشجيع التعاون الإقليمي بين دول القارة السمراء، وإعطاء فرصة أكبر للتجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية.
- تحرير التجارة البينية في القارة السمراء، وتشجيع الاستثمار بين الدول.
- محاربة مظاهر الفساد والرشوة، ووضع آليات للرقابة على المشاريع الاستثمارية لحفظ المال العام.

– تشجيع البحث العلمي على مستوى الجامعات الإفريقية، وتبادل الخبرات والمعارف والزيارات العلمية الميدانية لربط الشراكات والاتفاقيات.

الهوامش

[1] محمد سالم صالح، "القوة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية"، **مجلة الكوفة**. العدد 6، د.س.ن، ص.148.

[2] إياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2016، ص–ص.19–20.

[3] مروة فكري، **مدخل إلى العلاقات الدولية: أزمة العولمة وآفاق العالمية**. القاهرة: دار الكتاب المصري، 2020، ص–ص.200–201.

[4] هوشنك صابر أحمد، "أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية في إطار نظرية القوة الحادة"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**. المجلد 06، العدد 02، 2022، ص.125

[5]جوزيف ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. تر: محمد توفيق البجيرمي، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007، ص–ص. 26–27.

[6] جندلي معمري عبد الناصر، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2007–2008، ص.56.

[7] جوزيف ناي، **مرجع سابق ذكره**. ص–ص.30–31.

[8]إياد خلف عمر الكعود، **مرجع سابق ذكره**. ص. 17.

[9]فاطمة الزهراء أحمد نور، **آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق**. جامعة الإسكندرية، 2002، ص.294.

[10]محمد سالم صالح، **مرجع سابق ذكره**. ص.154.

[11] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**. الجزائر: دار هومة، 2012، ص.17.

[12]مروة فكري، **مرجع سابق ذكره**. ص–ص.289–290.

[13] Song Yanbin, **china's foreign policy.** united nation: University of peace, 2016, p.05.

[14] شريفة فاضل محمد بلاط، "الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية–الإفريقية"، **مجلة السياسة والاقتصاد**. المجلد 1، العدد، 10، 2021، ص–ص.1–37.

[15] ثامر إبراهيم كامل عبده هاشم، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا**. ط.1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص–ص.129–131.

[16]– عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**. العدد 21، جويلية 2016، ص.37.

[17]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية**. قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز، 2012، ص.03.

[18] فاطمة الزهراء أحمد نور، **مرجع سابق ذكره**. ص.297.

[19] توفيق عبد الصادق، "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا"، **سياسات عربية**. العدد 5، 2013، ص.108.

[20] حكمات العبد الرحمن، مراجعة كتاب: اللغز الصيني: إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة، **سياسات عربية**. 2017، ص.116.

[21] البنك الدولي، الصين، في الموقع الإلكتروني: ، تاريخ الدخول: 2023/03/31، ساعة الدخول: 14:44

https://data.albankaldawli.org/country/china?view=chart.

[22] تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، **مرجع سابق ذكره**. ص-ص.132-145.

[23]العطري علي، **مرجع سابق ذكره**. ص.106.

[24]Song Yanbin, **op cit,** p. 08.

[25] The State Council Information Office of the People's Republic of China, « China and Africa in the New Era: A Partnership of Equals », in web : ***http://www.news.cn/english/2021-11/26/c_1310333813.htm.*** Date : 17/11/2023, heure : 7 :25.

[26] ربا صاحب عبد، محمد قاسم هادي، "التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا (التوجه الطاقوي انموذجاً)"، **مجلة قضايا سياسية**. العدد 60، السنة 12، 2020، ص.305.

[27] Ministry of foreign affairs of the people's republic of china, « china-africa relations », in site : **https://www.fmprc.gov.cn/**, date : 01/04/2023, heure : 14 :15.

[28]ربا صاحب عبد، محمد قاسم هادي، **مرجع سابق ذكره**. ص.308.

[29] Richard schiere, léonce ndikumana and peter walkenhorst, **china and africa : an emerging partnership for deveplopment ?.** tunisia : african development bank group, 2011, P.02.

[30] العطري علي، "التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في افريقيا"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**. العدد التاسع، 2017، ص.101.

[31] شريفة فاضل محمد بلاط، **مرجع سابق ذكره**.

[32] نسرين الصباحي، "قراءة في الاستراتيجية الصينية في افريقيا: القوة الناعمة الصينية"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات**. في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2023/04/02، ساعة الدخول: 00:42./https://www.politics-dz.com

[33]هند عبد الحميد، "الاستعمار الصامت...كيف تغزو الصين قلب إفريقيا"، **مركز الجزيرة**. في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2023/03/31، ساعة الدخول: 11:29./https://www.aljazeera.net

[34] حكمات العبد الرحمن، **مرجع سابق ذكره**. ص.118.

[35] علي سامي حمد القره غولي، تحليل جيوبوليتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينيّة تجاه الدول العربية في شمال إفريقيا، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة البصرة: كلية الآداب، 2022، ص.115.

[36]وانغ ما هو، "التعاون الطبي الصيني-الإفريقي...صفحات ناصعة من التضامن"، **جريدة الصين اليوم**. في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2023/04/13، ساعة الدخول:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/kjyq/202005/t20200520_800205441.html.00:02

[37]فاطمة الزهراء أحمد نور، **مرجع سابق ذكره**. ص.296.

[38]- ساسة بوست، "كيف تهمين القوى الكبرى على افريقيا"، في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2018/12/17، ساعة الدخول: 23:32.***http://www.akhbarak.net***

[39]- نهلة محمد أحمد جبر، "طريق الحرير...استراتيجية القوة الناعمة"، **شؤون عربية**. في الموقع الإلكتروني:

http://www.arabaffairsonline.org/article.php?p=277
، تاريخ الدخول: 2018/05/25، ساعة الدخول: 19:17

[40]– علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي. **تقرير المستقبل**. العدد 26، 2018، ص.04.

[41] لمياء مخلوفي، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، **مجلة مدارات سياسية**. عدد ديسمبر 2017، ص.187.

[42] Alex vines obe & Jin wallace, « china-africa relations », in site :
https://www.chathamhouse.org/2023/01/china-africa-relations, date : 01/04/2023, heure : 14 :08.

[43] Ministry of foreign affairs of the people's republic of china, **op cit.**

[44]– كريس ألدن، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟**. ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي. ط.1، الإمارات العربيةالمتحدة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص.37.

[45] أحمد بوخريص، "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الإفريقية"، **المعهد المصري للدراسات**. في الموقع الإلكتروني:
، تاريخ الدخول: 2023/04/13، ساعة الدخول: 00:25. https://eipss-eg.org/

[46]علي حسن حمد القره غولي، **مرجع سابق ذكره**. ص.150.

[47] أحمد بوخريص، **مرجع سابق ذكره**.

[48] Alex vines obe & Jin wallace, **op cit.**

[49] لمياء مخلوفي، **مرجع سابق ذكره**. ص.190.